جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع المعالجات التجارية
إعلان رقم ٥ لسنة ٢٠٢١
بشأن نتائج تحقيق التدابير الوقائية ضد الزيادة فى الواردات
من صنف منتجات الألومنيوم (قوالب، سلندرات، سلك)

طبقًا لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، ويشار إليها فيما بعد بـ"اللائحة" ، ووفقًا لأحكام المادة (١٠) من اللائحة أصدر وزير التجارة والصناعة القرار الوزارى رقم (١٦٨) الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٤/١١ المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٨٨ (تابع) فى ٢٠٢١/٤/١٥ بفرض تدابير وقائية نهائية متدرجة على الواردات من صنف منتجات الألومنيوم (قوالب ، سلندرات ، سلك) ، لمدة ثلاث سنوات .

أولاً - الإجراءات :

بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩ تلقى قطاع المعالجات التجارية ويشار إليه فيما بعد "بسلطة التحقيق" شكوى من الصناعة المحلية (التى يمثل انتاجها ١٠٠٪ من إجمالى الإنتاج المحلى للمنتجات محل التحقيق) ويشار إليها فيما بعد "بالصناعة المحلية" ادعت فيها أن هناك زيادة كبيرة فى الواردات من صنف منتجات الألومنيوم ألحقت ضرراً جسيمًا بالصناعة المحلية ومن ثم توافرت أحكام المادة (١٤)[١] من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ وتعديلاتها ، وقد تم قبولها وتسجيلها بعد بحث دقة وكفاية الأدلة المقدمة فى الشكوى .

(١) تنص المادة ١٤ من اللائحة على "ويتعين أن تتضمن الشكوى القرائن والأدلة على وجود إغراق أو دعم أو زيادة غير مبررة فى الواردات والأضرار الناجمة عن هذه الممارسات وعلاقة السببية بين كل منها وبين الأضرار التى لحقت بالجهة الشاكية" .

قامت سلطة التحقيق بالتأكد من مدى صحة البيانات المقدمة فى الشكوى واعدت تقريراً للعرض على اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ حيث قامت الأخيرة برفع توصيتها بالموافقة على ما انتهى إليه توصية القطاع ببدء التحقيق ، للسيدة وزيرة التجارة والصناعة .

بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٤ وافقت السيدة وزيرة التجارة والصناعة على بدء إجراءات تحقيق وقاية ضد الزيادة فى الواردات من صنف منتجات الألومنيوم (قوالب ، سلندرات ، سلك) ، ويشار إليها فيما بعد بـ"المنتج المعنى" .

بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦ تم نشر الإعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ ، بالوقائع المصرية بالعدد ٩٠ تابع (ب) وفقا لنص المادة (٢٢) من اللائحة بشأن بدء تحقيق الإجراءات الوقائية ضد الزيادة فى الواردات من المنتج المعنى .

بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٢ تم إخطار لجنة الوقاية بمنظمة التجارة العالمية ببدء التحقيق وفقًا لأحكام المادة (٩٠) من اللائحة وأحكام المواد (١٢-١) من اتفاق الوقاية .

خلال الفترة من ٢٠٢٠/٤/٢٤ حتى ٢٠٢٠/٧/٢٢ تلقت سلطة التحقيق مكاتبات من المنتجين والمصدرين الأجانب والمستوردين ومستخدمى المنتج المعنى وحكومات الدول المصدرة للإعلان عن أنفسهم كأطراف معنية بالتحقيق وكذا طلب حضور جلسة الاستماع العلنية المشار إليها بالإعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠

خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/٤ إلى ٢٠٢٠/٦/١٦ أرسلت سلطة التحقيق نسخة من النص غير السرى للشكوى وإعلان بدء التحقيق وقوائم الاستقصاء إلى كافة الأطراف المعنية وتم منحهم ٣٧ يومًا من تاريخ الاستلام كمهلة للرد على القوائم وفقا لأحكام المادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية .

خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/١٤ إلى ٢٠٢٠/٨/١٥ تلقت سلطة التحقيق تعليقات الأطراف المعنية على الشكوى المقدمة من الصناعة ، وكذا الردود على قوائم الاستقصاء .

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٦ ووفقًا لأحكام المادة (٢٥) من اللائحة ونص المادة (٣-١) من اتفاق الوقاية ، تم دعوة كافة الأطراف المعنية لحضور جلسة الاستماع العلنية لتقديم وجهات نظرهم حول ما إذا كان تطبيق التدابير الوقائية يخدم المصلحة العامة من عدمه .

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ تم عقد جلسة الاستماع العلنية بحضور كافة الأطراف المعنية التى أعلنت عن رغبتها فى حضور الجلسة ، وقدم الحضور وجهات نظرهم ودفوعهم شفهيًا خلال الجلسة على أن تقدم مكتوبة لسلطة التحقيق فى موعد غايته ٢٠٢٠/١١/٢

خلال الفترة من ٢٠٢٠/١٠/٢٧ إلى ٢٠٢٠/١١/٢ تلقت سلطة التحقيق دفوع وتعليقات الأطراف والتى طرحت خلال الجلسة مكتوبة ومدعمة مستنديًا .

خلال الفترة من ٢٠٢٠/١١/٢٣ إلى ٢٠٢٠/١١/٢٥ قامت سلطة التحقيق بإجراء زيارة التحقق الميدانية إلى مقر شركة مصر للألومنيوم وفقا لنص المادة ٢٦ من اللائحة وذلك للتحقق من صحة البيانات المقدمة منها فى الرد على قائمة الاستقصاء .

بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ أفادت دولة الإمارات برغبة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لعقد جلسة مشاورات بين سلطة التحقيق بجمهورية مصر العربية ودول المجلس ، وذلك بهدف عرض وجهات النظر للوصول إلى قرار يحقق المصلحة العامة لكل الأطراف .

بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨ تم عقد جلسة المشاورات مع ممثلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية ، ومملكة البحرين ، والكويت ، وسلطنة عمان ، ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة فى التجارة الدولية .

بتاريخ ٢٠٢١/٢/٧ تم إرسال تقرير الحقائق الأساسية والنتائج التى توصلت إليها سلطة التحقيق للأطراف المعنية ومنحهم ٧ أيام للتعليق عليه .

تلقت سلطة التحقيق طلبات لمد مهلة تقديم التعليقات على تقرير الحقائق الأساسية من كل من الاتحاد الأوروبى ودولة الإمارات ، وتمت الموافقة على منحهم ٧ أيام إضافية لتلقى تعليقاتهم .

خلال الفترة من ٢٠٢١/٢/٨ إلى ٢٠٢١/٢/١٤ تلقت سلطة التحقيق تعليقات الأطراف المعنية على تقرير الحقائق الأساسية والنتائج .

بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٥ عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعًا لدراسة التقرير النهائى الذى أعدته سلطة التحقيق ، وتم رفع توصية اللجنة للسيدة وزيرة التجارة والصناعة .

بتاريخ ٢٠٢١/٤/١١ أصدرت السيدة وزيرة التجارة والصناعة القرار الوزارى رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٨٨ تابع فى ٢٠٢١/٤/١٥ بشأن فرض تدابير وقائية نهائية متدرجة لمدة ثلاث سنوات على الواردات من صنف منتجات الألومنيوم (قوالب ، سلندرات ، سلك) .

ثانيًا - الصناعة المحلية :

شركة مصر للألومنيوم ويمثل إنتاجهم (١٠٠٪) من إجمالى الإنتاج المحلى للمنتج المثيل أو المنافس . ومن ثم فإنها تمثل الصناعة المحلية وفقًا لأحكام المادة (١٤) من اللائحة ، وكذا البند (ج) من الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاق الوقاية .

ثالثًا - المنتج محل التحقيق :

المنتج المعنى هو صنف منتجات الألومنيوم (قوالب ، سلندرات ، سلك) ، والتى تندرج تحت البنود ٧٦٠١١٠ ، ٧٦٠١٢٠ ، ٧٦٠٥١١ من التعريفة الجمركية المنسقة . والبند الجمركى على سبيل الاسترشاد والعبرة بوصف المنتج .

رابعًا - جلسة الاستماع العلنية :

تم عقد جلسة الاستماع العلنية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ بحضور كافة الأطراف المعنية التى أعلنت عن رغبتها فى حضور الجلسة ، وقدم الحضور وجهات نظرهم ودفوعهم شفهيًا خلال الجلسة على أن تقدم مكتوبة لسلطة التحقيق فى موعد غايته ٢٠٢٠/١١/٢

خامسًا - زيارات التحقق :

قامت سلطة التحقيق بإجراء زيارة التحقق الميدانية إلى مقر شركة مصر للألومنيوم خلال الفترة من ٢٠٢٠/١١/٢٣ إلى ٢٠٢٠/١١/٢٥ للتحقق من صحة البيانات المقدمة منها فى الرد على قائمة الاستقصاء ، وذلك وفقًا لنص المادة ٢٦ من اللائحة .

سادسًا - الزيادة فى الواردات :

توصلت سلطة التحقيق إلى وجود زيادة مطلقة ونسبية للواردات بصورة حادة ومفاجئة خلال فترة التحقيق .

سابعًا - الضرر الجسيم :

توصلت سلطة التحقيق إلى وجود تطورات غير متوقعة أدت إلى زيادة كبيره فى الواردات بصورة مطلقة وبالنسبة للإنتاج وإن هذه الزيادة صاحبها ضرراً جسيما للصناعة المحلية خلال فترة تحليل الضرر تمثلت مظاهره فيما يلى :

انخفاض حجم الإنتاج .

انخفاض حجم المبيعات المحلية وحصتها السوقية بصورة حادة .

انخفاض حجم العمالة .

انخفاض نسبة استغلال الطاقة المتاحة .

تحول أرباح الصناعة المحلية إلى خسائر .

ثامنًا - العلاقة السببية :

توصلت سلطة التحقيق إلى وجود علاقة سببية مباشرة بين الزيادة الحادة والمفاجئة للواردات وبين الضرر الجسيم الذى لحق بالصناعة المحلية .

تاسعًا - تطبيق التدابير الوقائية ومدة سريانها :

تخضع الواردات من صنف منتجات الألومنيوم (قوالب ، سلندرات ، سلك) والتى تندرج تحت البنود الجمركية التالية (٧٦٠١١٠ - ٧٦٠١٢٠ - ٧٦٠٥١١) من التعريفة الجمركية المنسقة ، لرسم تدابير وقائية نهائية ولمدة ثلاث سنوات وذلك على النحو التالى :

السنة	من ١٥/٤/٢٠٢١ إلى ١٤/٤/٢٠٢٢	من ١٥/٤/٢٠٢٢ إلى ١٤/٤/٢٠٢٣	من ١٥/٤/٢٠٢٣ إلى ١٤/٤/٢٠٢٤
القيمة	(١٦,٥٪) من القيمة CIF بحد أدنى ٣٣٣ دولار للطن	(١٣,٥٪) من القيمة CIF بحد أدنى ٢٧١ دولار للطن	(١٠,٥٪) من القيمة CIF بحد أدنى ٢١١ دولار للطن

عاشرًا - عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

قطاع المعالجات والحماية التجارية

أبراج وزارة المالية - البرج السادس - الدور التاسع

القاهرة ١١٤٧١

شارع امتداد رمسيس - مدينة نصر

القاهرة - جمهورية مصر العربية

عناية الأستاذ/ إبراهيم السجينى .

رئيس قطاع المعالجات والحماية التجارية .

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٧٩ - ٢٠٢ ..

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ ..

بريد إلكترونى : itpd@tas.gov.eg